قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17644) – السنة الحادية والخمسون – الثلاثاء 29 محرم 1448هـ – 14 يوليو 2026م

حرب «الخطوط الحمراء» بين أمريكا وإيران!

بقلم:

عبدالله السناوي ○

العودة إلى الحرب المفتوحة على إيران غير متصورة بأي مدى منظور، والبقاء في المربع الحالي بين الهجمات المتقطعة والعودة الهشة إلى التفاوض لهو أمر شبه مستحيل.

كانت مذكرة التفاهم، بنصوصها وسياقها، اضطرارية تمامًا، تقبلها الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» تحت ضغط المعارضة الداخلية، خشية خسارة الجمهوريين الانتخابات النصفية الوشيكة لمجلسي الكونجرس، متصورًا أنه يمكن تسويقها كإنجاز كبير فشل أن يحقق مثله الرئيس الأسبق «باراك أوباما»!

كان ذلك خداعًا للنفس قبل الآخرين، والحقائق داهمته بقسوتها.

رهاناته أخفقت في زحزحة الخطوط الحمراء الإيرانية، بالتوصل إلى صفقة تتيح له السيطرة على مضيق هرمز، وإنهاء المشروع النووي مقابل فك الحصار البحري عن موانئها، وإيقاف الحروب على جميع الجبهات، وخاصة اللبنانية، والإفراج عن الأموال المجمدة، التي تحتاج إليها طهران لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية الخانقة.

كانت السيطرة على مضيق هرمز الاستراتيجي اختبارًا أول، والمشروع النووي اختبارًا مؤجلًا للتفاوض عليه خلال ستين يومًا، والحرب على لبنان عقدة الموقف كله.

في اللحظة الحالية ينتظر رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» ضوءًا أخضر أمريكيًا لدخول حرب جديدة على إيران، لكن تعقيدات الحسابات الأمريكية تمنع مثل هذا السيناريو، الذي يتوقع أن يطرحه عند لقائهما قريبًا بالبيت الأبيض.

كان التورط في الحرب، بتحريض إسرائيلي، كارثيًا على الولايات المتحدة، صورتها ومصالحها، وعلى «ترامب» شخصيًا، وزنه واعتباره.

بدوره سوف يحاول إقناع حليفه الإسرائيلي أن عقد اتفاق سلام مع لبنان خيار أفضل وأكثر جدوى للأمن الإسرائيلي من حرب مفتوحة لا أمل في كسبها.

«مذكرة التفاهم انتهت».. كان ذلك تصريحًا ترامبيًا مثيرًا بنصه وتوقيته وموقعه، أطلقه من العاصمة التركية أنقرة، التي استضافت قمة جديدة لحلف «الناتو»، كأنها دعوة للحلفاء الغربيين المفترضين حتى يشاركوا في أي عمل عسكري يقدم عليه، بذريعة حماية حركة الملاحة في هرمز.

وقد وصلت حملة التصعيد إلى مستويات خطرة ومنذرة: «الإيرانيون أوغاد وحثالة وعنيفون». ومرة بعد أخرى توعد بضربات ساحقة تقوض سيطرتهم على هرمز، أو أي قدرة عسكرية لديهم تسمح بتعطيل الملاحة، أو فرض سيطرتهم على المضيق.

على مدى يومين متتاليين ضُربت مواقع إيرانية استراتيجية وعسكرية، قبل أن يعود ليفتح نافذة على العودة إلى التفاوض. وكعادته أوحى بأن الإيرانيين هم من طلبوا التفاوض مجددًا، مبدين استعدادًا لعقد صفقة معه وفق شروطه.

وقال ترامب: «إن الأمر لا يتعلق بتغيير النظام، لكننا لا نريد أن يحصلوا على سلاح نووي»، بالمقابل رد الإيرانيون بعبارات متحدية: «إنه لا يفهم غير لغة القوة»، «إذا كان هناك من يراهن على استسلامنا، فلن نفعل ذلك أبدًا»، بتعبير رئيس البرلمان «محمد باقر قاليباف».

حملت مشاهد تشييع جثمان المرشد الأعلى «علي خامنئي» تحديًا ومباشرًا لـ«ترامب»، يؤكد قوة النظام وتجذره وتماسك جبهته الداخلية.

وأثناء حضوره قمة «الناتو» بدا مثيرًا أن يقول ترامب: «سوف أسأل ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر إذا ما كانا يريدان مواصلة التفاوض؟!»، كأنها مسألة شخصية تتعلق بإرادة من يريد، أو لا يريد، من كبار معاونيه!

كان الكلام مقصودًا، رغم عشوائيته البادية، أن يضرب مواقع وتمركزات عسكرية تساعد الحرس الثوري في إحكام سيطرته على هرمز، ثم يعود مرة أخرى إلى التفاوض، بمعنى أصح: إعادة التفاوض على مذكرة التفاهم لزحزحة الخطوط الحمراء الإيرانية.

هذا ما حدث وفق السيناريو المعتاد، لكنه من ليس واضحا ما إذا كان الإيرانيون سوف يقدمون أي تنازلات بشأن المضيق والسيطرة عليه.

موضوع التفاوض –هذه المرة– هو إعادة تفسير المادة الخامسة من مذكرة التفاهم بشأن حرية الملاحة في هرمز. فكلا الطرفين يتهم الآخر بخرق هذه المادة.

الحقيقة أن الأزمة ليست هنا، فالنص واضح وصريح، ولا توجد به التباسات تمنع الالتزام المتبادل. يقول الإيرانيون: «الالتزام مقابل الالتزام».

الأزمة لا يلخصها تفسير، أو آخر، لنص، أو آخر، في مذكرة التفاهم. لكن الأزمة تكمن –بالضبط– في الروح العامة للنص، لمجمل المذكرة، وتفسيرات وأهداف كلا الطرفين منها.

لقد تحدث الرئيس الأمريكي قائلا: «الحرب على إيران كانت ناجحة تمامًا. قمنا بتدمير الجيش الإيراني ورادارات الطائرات، وقضينا على قادتهم».

لم تمنع مثل هذه التصريحات، التي كررها «ترامب» في أنقرة، ولا يكف عن إطلاقها في جميع خطبه ومداخلاته، من التوصل إلى حقيقة المأزق الخطير بشأن الاتفاق وكيفية التعامل مع ازمة إغلاق مضيق هرمز!

في فوضى التصريحات المتناقضة قال ترامب: «القادة الإيرانيون أصبحوا أكثر عقلانية الآن». وبالتفاتة إلى الداخل الأمريكي، خشية أن يستنتج من لهجته الخشنة أنه قد يجر البلاد إلى حرب مفتوحة جديدة لا مصلحة لها فيها، قال: «لا أعتقد أننا مقبلون على حرب طويلة».

يزكي خيار الامتناع عن أي مغامرة عسكرية جديدة ضد إيران أنه لم يحصل على أي دعم من قمة «الناتو». وقبل أن يغادر أنقرة قال: «الأوروبيون لم يساعدونا في الحرب، ولا نحن في حاجة إلى مساعدتهم»!

الشيء وعكسه في جملة واحدة! فلا تدري: هل هو يطلب مساعدة عسكرية، أم أنه ليس في حاجة إليها!

بتلخيصه لنتائج قمة «الناتو»: «كانت ناجحة جدًا»، من دون أن نعرف على أي أساس بنى أحكامه، باستثناء ما قررته من رفع نسبة مشاركة دولها في الإنفاق الدفاعي إلى (5%) من دخلها القومي، لا شيء آخر يتعلق بأي مساندة عسكرية محتملة للحرب على إيران.

رغم جلوس الرئيس الأوكراني «فولوديمير زيلينسكي» إلى جواره في مؤتمر صحفي كـ«ترضية» للأوروبيين، فإنه لم يكن لديه ما يقوله بشأن الحرب الأوكرانية سوى عبارات عامة لا تعني شيئًا، ولا يأخذها أحد على محمل الجد.

في كل هذه الأجواء تبدو حرب «الخطوط الحمراء» نسخة أخرى من الحرب على إيران.

○ كاتب صحفي مصري.

عالم يتغير

أمن الخليج العربي كُلٌّ لا يتجزأ والتنفيذ!!

فوزية رشيد

○ الخليج العربي أو منظومة دول مجلس التعاون تواجهها في هذه المرحلة توليفة خطيرة من التحديات والتهديدات معا كما لم تواجهها من قبل بذات الكيفية! الخليج العربي اليوم في خضم مشاريع ثلاثة تطرقنا إليها في مقالات سابقة، ونعيد التأكيد على عناوينها هنا وهي المشروع التوسعي الإيراني، والمشروع التوسعي الصهيوني، والمشروع الغربي لتغيير الشرق الأوسط تحت مسمى «الشرق الأوسط الجديد أو الكبير»! وهو الذي تواتر الحديث فيه بشكل مكثف بعد احتلال أمريكا للعراق وإسقاط نظامه! ومن المفارقات أن تلك المشاريع الثلاثة تتداخل اليوم في الحرب التي لا تزال مفاعيلها مستمرة بين إيران من جهة وأمريكا وإسرائيل من جهة أخرى! بل إن إيران تمادت خلال الشهور الماضية في تبيان نواياها وأهدافها بالاستهداف «التكرّر» للدول الخليجية وعلى رأسها البحرين والكويت! الى جانب تحويل «مضيق هرمز» إلى ورقة استراتيجية لها بعد أن كانت ممراً دولياً طبيعياً قبل الحرب 28/2/2026! وأهم ما تستهدف به إيران من إثارة المشاكل المستمرة وإغلاق المضيق هو حصار التجارة والاقتصاد والسفن الخليجية والدولية! وبذلك يتضح هدفها العسكري باستهداف دول الخليج لاستنزافها أمنيا، وضرب استقرارها الاقتصادي كهدف آخر هو الهدف الاقتصادي!

○ دول الخليج العربي التي تعاني من عيون الحسد التي ترصدها من جهة، ومن عيون الحقد من جهة ثانية، ومن عيون الطمع في ثرواتها وإمكانياتها من جهة ثالثة! هي التي تواجه أيضاً اليوم أخطار المشاريع الثلاثة الآنفة الذكر! وكل ذلك يستوجب استراتيجية خليجية فاعلة، وكما جاء في البيان الخليجي الأخير حول أمن دولها بأنه (كُلٌّ لا يتجزأ)، وأن الاعتماد على الذات والتوحد الخليجي، وليس فقط العمل الخليجي المشترك، هما اليوم ضرورة استراتيجية ملحة، ولا بد أن يرتقي الوعي الخليجي الرسمي إلى نبذ كل الاختلافات في الرؤى والخلافات، من أجل الوصول إلى الغاية الأمنية المشتركة كمسؤولية جماعية لا بد منها، إذا أرادت دولنا الحفاظ على خليجنا وعلى استقراره! وأن تكون هناك مراجعة خليجية حقيقية وعميقة لما أنتجته الحرب بين إيران وأمريكا وإسرائيل، وحيث المتضرر الأكبر هي دول الخليج العربي! وإن استمر الوضع كما هو أو تصاعد أكثر من حيث التهديد الايراني وعملائه من الوكلاء وصواريخه ومسيّراته وإغلاقه مضيق هرمز، في ظل تزعزع الحماية الأمريكية وضعفها، فإن هذا يجعل المسألة قائمة لدولنا الخليجية على أساس اعتمادها على ذاتها بشكل كامل، وهي تواجه مساراً تصاعدياً من التهديدات بحيث يستوجب رد فعلها عليه الأخذ باستراتيجية (أن نكون أو لا نكون)!

○ آن الأوان لكي تستخدم دول الخليج على أوراقها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والمالية، وأن تواجه العدوان الإيراني الغاشم على دولها، من خلال (صوت خليجي موحد) أمام إيران والعالم تتكامل فيه الجهود ويتم التنسيق في المواقف، ووضع أي خلاف أو اختلاف على الرف إلى حين الخروج من نفق هذه الحرب ومآلاتها وأهدافها الحقيقية التي تقع دول الخليج في بؤرتها! لن يحفظ أمن بلداننا وشعوبنا واستقرار دولنا إلا وحدة دولنا الخليجية في المواجهة، وحيث رؤية دول الخليج في الحفاظ على أمنها واستقرارها تتطلب في هذه المرحلة استخدام كل الأوراق الخليجية معاً! وحيث أثبتت الوقائع خاصة في الشهور الأخيرة، أن إيران لا تتصرف كدولة جارة مسالمة ولن تتصرف بذلك أبداً في ظل التطرف العقدي والسياسي «المسيطر على عقول من يديرها حالياً وسابقاً وربما لاحقاً!

○ اليوم لا يكفي الاستنكار أو الإدانة للاستهدافات الإيرانية لدول الخليج ولمقدرات الخليج البحرية من حيث الاعتداءات على الناقلات الخليجية، والاعتداء على الملاحة الدولية وإمدادات الطاقة العالمية! بل إن تأكيد دول الخليج في بيانها الأخير حول أمن الخليج باعتباره (كلٌ لا يتجزأ) لا بد أن تتم ترجمته إلى تنفيذ عملي من حيث (الوحدة الأمنية الخليجية) وتفعيل اتفاقية الدفاع المشترك! ولا بد من الإجراءات الدبلوماسية والسياسية وأقلها سحب السفراء من إيران في ظل استمرار سلوكيات عدوانها! كما أن الحرب الراهنة لا بد أن تكون مطروحة على الطاولة الخليجية يومياً دراسة وتمحيصاً، لاتخاذ الموقف الخليجي المطلوب! حتى تواجه إيران بما تخاف منه من وحدة الموقف الخليجي في الرد عليها، وهي التي تسعى الى تفتيت هذا الموقف بكل الأساليب! كل ما جاء في «البيان» الصادر عن دول الخليج العربي أمر إيجابي، وشعوبنا الخليجية بانتظار تطبيق ما جاء في هذا البيان، وأول التطبيق هو «الاتحاد الخليجي» الذي تنتظره شعوبنا!

اللوبي الصهيوني وصراع الأجنحة في الحزب الديمقراطي

بقلم:

د. جيمس زغبي ○

من المثير للاهتمام متابعة طبيعة رد الفعل الذي يصدر عن أركان المؤسسة الحزبية للحزب الديمقراطي في ظل حركات التمرد الداخلي التي يواجهها الحزب الديمقراطي الأمريكي في الوقت الراهن على سياساته.

بعد فوز السيناتور بيرني ساندرز في عدة جولات أولية ضمن عملية اختيار المرشح الرئاسي لعام 2020، انتابت حالة من الذعر أوساط المؤسسة الحزبية. ففي عام 2016، كان ساندرز قاب قوسين أو أدنى من هزيمة مرشحتهم المفضلة هيلاري كلينتون، لولا تدخلهم المباشر للتلاعب وترجيح الكفة.

لقد سارعوا آنذاك إلى مساندة لحملة كلينتون حيث قدموا لها دعماً مالياً مشكوكاً في مشروعيته، وحشدوا المئات من «المندوبين الكبار» (super delegates) ليمنحوها مظهراً يوحي بتقدمها في الانتخابات التمهيدية.

وعلى الرغم من التصدي للموجة الصاعدة التي قادها السيناتور بيرني ساندرز في انتخابات عام 2016، فقد عاد هو نفسه في عام 2020 ليتفوق على المرشح المفضل لدى مؤسسة الحزب الديمقراطي، نائب الرئيس السابق جوزيف بايدن.

وعقب الانتصارات المبكرة التي حققها بيرني ساندرز، أطلقت حملة إعلانية تلفزيونية مناهضة له، ركزت على حجج مفادها أن «ساندرز متقدم جداً في العمر»، وأن «آراءه الاشتراكية متطرفة للغاية»، وأنه «في حال تصدّر ساندرز قائمة مرشحي الحزب الديمقراطي فإن الديمقراطيين سيخسرون في السباقات الانتخابية الأخرى المدرجة في ورقة الاقتراع نفسها».

لقد عكست هذه الإعلانات النقاط الرئيسية التي روج لها الحزب؛ إذ تكررت مراراً وتكراراً، سواء في البرامج الحوارية التلفزيونية أو في التعليقات الصحفية.

ومن المفارقات أنه على الرغم من حالة الهياج التي انتابت المؤسسة الحزبية الديمقراطية ضد بيرني ساندرز، فقد واصلت استطلاعات الرأي إظهار تفوقه على جو بايدن في الانتخابات التمهيدية، وتحقيقه نتائج أفضل في مواجهة دونالد ترامب في الانتخابات العامة.

يجدر بنا استحضار هذا الماضي القريب، إذ يتكرر سيناريو مماثل في رد فعل المؤسسة الحزبية الديمقراطية تجاه انتخابات التجديد النصفي لهذا العام؛ فبعد خسارة المرشحين المفضلين لديها في عدة سباقات لرئاسة بلديات مدن كبرى، وبعض الانتخابات التمهيدية لمجلس الشيوخ، وأكثر من اثني عشر سباقاً لعضوية الكونغرس، عادت هذه المؤسسة مجدداً لتُصاب بحالة من الذعر وتطلق مزاعم هستيرية تهدف إلى تخويف الناخبين.

ونظراً إلى أن العديد من المتمردين السياسيين المنتصرين هم إما أعضاء في منظمة «الاشتراكيين الديمقراطيين في أمريكا» وإما حظوا بتأييد السيناتور بيرني ساندرز، فقد اتسمت لغة الهجوم التي يستخدمها الديمقراطيون المحسوبون على تيار المؤسسة الحزبية بحدة استثنائية؛ إذ دأب هؤلاء على وصف المتمردين بأوصاف «المتطرفين» أو «أقصى اليسار» أو «محرضين يكرهون أمريكا»، واتهامهم بالقول إنهم «رهن الحزب لآرائهم الاشتراكية».

لم يتوان المقربون من المؤسسة الحزبية الديمقراطية أيضا عن القول إن «انتخاب هؤلاء المتمردين» سيُحدث فوضى عارمة في الكونغرس»؛ بل إن أحد أعضاء الكونغرس وصف هؤلاء المتمردين بأنهم «سرطان متنامٍ» لا بد من العمل على استئصاله.

في هذا السياق يمكن إبداء عدة ملاحظات.

عقب مواجهة مماثلة بين تيار التغيير والمؤسسة الحزبية خلال الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي عام 1988، أطلق جيسي جاكسون مقولته الشهيرة: «يلزم وجود جناحين للطيران»؛ حيث حثّ الليبراليين والمعتدلين على إيجاد سبل للعمل معاً، نظراً إلى أن كلاً منهما كان ضرورياً لتحقيق الفوز.

لم تقم حملة هيلاري كلينتون بذلك في انتخابات عام 2016، لكن حملة جو بايدن تصرفت بذكاء في انتخابات عام 2020 وشكّلت فرق عمل مشتركة مع فريق بيرني ساندرز لصياغة برنامج حزبي موحّد ساعد في رأب الصدع بين جناحي الحزب.

ثانياً، تتمحور كل من الحملات الإعلانية التي استهدفت بيرني ساندرز في انتخابات عام 2020 والهجمة الحالية على المرشحين المتمردين في انتخابات التجديد النصفي حول قضية إسرائيل، وذلك من دون ذكر اسمها صراحةً.

وفي انتخابات عام 2020، شنّت إعلانات تلفزيونية درامية هجوماً لاذعاً على بيرني ساندرز بدعوى أنه متقدم في السن أو متطرف للغاية، ثم حملت –على نحو مثير للاستغراب– عبارة: «بتمويل من منظمة «الأغلبية الديمقراطية من أجل إسرائيل».

وبالمثل، فإن المبلغ الذي قارب 50 مليون دولار، الذي أُنفِق لهزيمة المرشحين المنافسين (المتمردين على الوضع القائم) هذا العام، جاء من مجموعات تدعمها لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية «أيباك»، وهي جماعة الضغط المؤيدة لإسرائيل. ومرة أخرى، لا تهاجم الإعلانات هؤلاء المنافسين بسبب مواقفهم المتعلقة بالحقوق الفلسطينية أو معارضتهم لاستمرار المساعدات العسكرية لإسرائيل في أعقاب الإبادة الجماعية في غزة.

ومع ذلك، ورغم عدم الإشارة إلى ذلك صراحةً، تظل إسرائيل هي السبب الواضح وراء استثمار لوبي «أيباك» أو منظمة «الديمقراطيون من أجل إسرائيل» (DMFI) بقوة كبيرة في مسعى لإلحاق الهزيمة بهؤلاء المنافسين.

لقد أخفقت المؤسسة السياسية للحزب الديمقراطي في دراسة الأسباب الحقيقية وراء انتصار هؤلاء المتمردين بجدية؛ إذ تكتفي بتقديم تفسيرات سطحية –مثل «القلق الحضري» و«سذاجة الشباب»، أو ذريعة «كراهية إسرائيل الأقل جدية»– متجاهلةً بذلك المشكلة الجوهرية: وهي أن الناخبين، ولا سيما الديمقراطيين منهم، لا يرون أن الوضع الراهن يصب في مصلحتهم.

لا يكفي مجرد معارضة دونالد ترامب، ولا الاكتفاء بالقول إن «التكاليف باهظة للغاية»؛ فالناس يريدون معالجة هذه المشكلات عبر برامج فعّالة ومجدية، إذ يبدو مجرد ترديد شعار «القدرة على تحمل التكاليف» –الذي يتبناه عمدة مدينة نيويورك زوهران ممداني– أمراً غير كاف، ما لم يقترن بتبني برنامجه التفصيلي الرامي إلى جعل تكاليف المعيشة في متناول الجميع.

إذا كان ذلك يعني فرض ضرائب على المليارديرات، وضبط الإيجارات، ورفع الحد الأدنى للأجور، وتوفير رعاية نهارية شاملة للأطفال، واعتبار الرعاية الصحية حقاً لا امتيازاً؛ وإذا كانت المؤسسة الحاكمة تود إطلاق وصف «الاشتراكية» على هذا، فليكن ذلك.

وأخيراً، ثمة تحذير لا بد من قوله. إن هذه المحاولة الرامية إلى تشويه سمعة المنتصرين من تيار التمرد والنيل منهم لا تؤدي إلا إلى تعميق الانقسام بين الأجنحة الأيديولوجية للحزب الديمقراطي، وتمنح الجمهوريين أسلحةً يستخدمونها ضد الديمقراطيين في الانتخابات العامة.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي.

غسان كنفاني في ذاكرة الثقافة الوطنية الفلسطينية

بقلم:

د. منى أبو حمدية ○

في ذاكرة الشعوب محطات لا تقاس بما مضى عليها من سنوات، بل بما تركته من أثر في الوعي الإنساني. ومن بين تلك المحطات، يقف الثامن من يوليو 1972 علامةً فارقة في التاريخ الثقافي الفلسطيني؛ ففي ذلك اليوم اغتيل الأديب والصحفي والمفكر الفلسطيني غسان كنفاني، لكن الرصاص الذي استهدف جسده لم يستطع أن يطول الفكرة التي آمن بها، ولا الكلمة التي جعل منها مشروعاً لبناء الوعي وصون الهوية.

لم يكن اغتيال غسان كنفاني استهدافاً لكاتب روائي فحسب، بل كان استهدافاً لدور المثقف في تشكيل الوعي الجمعي. فمن يقرأ سيرته يدرك أن حضوره تجاوز حدود الأدب إلى فضاء أوسع، حيث التقت الثقافة بالتاريخ، والكتابة بالهوية، والسرد بالدفاع عن الحق الإنساني في الذاكرة والانتماء. لقد أدرك كنفاني مبكراً أن الصراع لا يدور حول الأرض وحدها، بل حول الرواية التي تُكتب عنها، وأن من يمتلك القدرة على رواية قصته يمتلك جزءاً مهماً من حقه في الوجود.

ولهذا لم يكن غريباً أن يبقى حاضراً في الدراسات الأدبية، والأبحاث التاريخية، والنقاشات الفكرية، بعد أكثر من خمسة عقود على رحيله. فالأفكار التي تنطلق من الحقيقة لا تخضع لعمر أصحابها، بل تواصل رحلتها عبر الأجيال، لتصبح جزءاً من الذاكرة الثقافية للأمم.

لقد كتب غسان كنفاني ذات مرة يقول: «إن قضية الموت ليست على الإطلاق قضية الميت، إنها قضية الباقين». ولعل هذه العبارة تختزل مسؤوليتنا اليوم؛ فالسؤال لم يعد متعلقاً بكيفية رحيل المثقف، بل بكيفية الحفاظ على إرثه الفكري، وصيانة ما تركه من معرفة، وتحويل الذاكرة إلى مشروع ثقافي مستدام، لا إلى مناسبة موسمية عابرة.

لقد أثبت التاريخ أن «الكلمة الحرة» قد تؤدي دوراً بالغ التأثير في تشكيل الوعي، وأن الكتابة ليست فعلاً هامشياً، بل ممارسة حضارية قادرة على حماية الهوية من التزييف، وصون الذاكرة من النسيان. فالرصاصة قد تُنهي حياة إنسان، لكنها لا تستطيع إخماد فكرة استقرت في العقول، ولا محو نص أصبح شاهداً على عصره.

ومن هنا تبرز أهمية ما يمكن تسميته بـ«المقاومة الثقافية»، وهي ليست خطاباً انفعالياً أو دعوة إلى المواجهة، بل فعلاً معرفياً وأخلاقياً يقوم على البحث العلمي، والتوثيق الدقيق، وحفظ الأرشيف، وكتابة التاريخ بأدوات المنهج الرصين، وإنتاج الأدب والفكر القادرين على حماية الحقيقة من التحريف. إنها مقاومة معرفية تبني الإنسان قبل أن تخاطب العالم، وتؤمن بأن الثقافة ليست ترفاً، وإنما إحدى ركائز الصمود الحضاري.

واليوم، في ظل التحولات الرقمية الهائلة، لم تعد معركة الوعي تُخاض في (الكتب) وحدها، بل امتدت إلى (المنصات الرقمية)، ووسائل الإعلام، والأرشيف الإلكتروني، والفضاء الأكاديمي العالمي.

ولهذا أصبحت مسؤولية الباحثين والكتّاب والمؤرخين أكثر تعقيداً وأشد إلحاحاً؛ إذ تقع على عاتقهم مهمة توثيق الوقائع، وحماية الرواية التاريخية من التشويه، وتقديم المعرفة بلغة علمية رصينة قادرة على مخاطبة العالم.

وإذا كانت رسالة المثقف هي الانحياز إلى الحقيقة، فإن مسؤوليته لا تتوقف عند حدود التعبير، بل تبدأ بإنتاج المعرفة، وتتعمق بالبحث العلمي، وتترسخ بالتوثيق الرصين، لتغدو الكتابة فعلاً أخلاقياً يحفظ الذاكرة، ويصون الهوية، وينقل الوقائع إلى الأجيال القادمة بعيدًا عن النسيان أو التشويه.

إن إحياء ذكرى غسان كنفاني ينبغي ألا يقتصر على استذكار سيرته أو إعادة نشر صوره واقتباساته، بل يجب أن يكون مناسبة لإعادة الاعتبار إلى الثقافة بوصفها ركيزة من ركائز بناء المجتمعات، وإلى الكاتب بوصفه شاهداً على عصره، وإلى الباحث بوصفه حارساً للوثيقة، وإلى المؤرخ بوصفه أميناً على الذاكرة.

ومن هنا، فإن حماية أصحاب الفكر والقلم ليست دفاعاً عن أفراد، بل دفاع عن حق المجتمعات في المعرفة، وعن حق الأجيال القادمة في الوصول إلى رواية موثقة، وعن حق الإنسانية في أن يبقى التاريخ ملكاً للحقيقة، لا ضحية للتزييف أو النسيان.

إن أفضل وفاء لغسان كنفاني في ذكراه الرابعة والخمسين لا يكون بالرثاء وحده، وإنما (باستكمال الرسالة) التي آمن بها؛ رسالة القراءة، والكتابة، والبحث، والتوثيق، وإنتاج المعرفة. فكل كتاب يُؤلَّف، وكل وثيقة تُحفَظ، وكل دراسة علمية تُنجَز، وكل رواية تُكتب بصدق، هي إسهام في حماية الذاكرة الإنسانية من المحو.

ويبقى غسان كنفاني، بعد أربعة وخمسين عاماً على رحيله، شاهدا على أن الكلمة الصادقة قد تعيش (أكثر) من صاحبها، وأن الثقافة قادرة على عبور الزمن، وأن الذاكرة، إذا وجدت من يصونها، تصبح إحدى أقوى صور البقاء.

○ أكاديمية وباحثة فلسطينية.